

الإنسان والاتفاقيات الموقعة من قبل الجمهورية اليمنية ودمجها في المواد الدراسية في الجامعات والمعاهد المتخصصة ومنها المعهد العالي للقضاء .
ضرورة توحيد سن الرشد والمسئولية المدنية والجنائية في التشريعات وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية.
على الجهات المعنية ممثلة بوزارة الشؤون القانونية ووزارة حقوق الإنسان العمل على نشر الوعي القانوني لحقوق الإنسان من خلال إدخال تلك القوانين في المناهج الدراسية لمرحل التعليم الأساسي والثانوي بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.
التنسيق بين نقابة المحامين اليمنيين -صنعاء- ومؤسسة فيدرش إيبرت (مكتب اليمن) لإقامة برامج تدريبية وندوات توعية وعمل دراسات في مجال حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الموقعة ومدى ملاءمتها مع النصوص القانونية الوطنية وذلك للعاملين على إنفاذ القانون (محامين، قضاة، نيابة، أجهزة أمنية... الخ).

المصادقة عليها وفقاً للدستور والتشريعات النافذة.
تشكيل فريق قانوني من نقابة المحامين ووزارة العدل والشؤون القانونية لدراسة الاتفاقيات التي وقعت عليها الجمهورية اليمنية وصادقت عليها لملائمتها مع النصوص القانونية الوطنية مع ضرورة وضع قوانين منظمة للاتفاقيات المصادق عليها والغير منظمة محلياً بحيث لا تتصادم تلك الاتفاقيات مع النصوص القانونية النافذة.
عدم المصادقة على أي اتفاقية دولية أو إقليمية إلا بعد الدراسة الشاملة للاتفاقية ومدى ملاءمتها مع النصوص النافذة وأحكام الشريعة الإسلامية.
قيام وزارة الشؤون القانونية بطباعة كتيب للاتفاقيات الموقعة مع ملحقاتها من قبل الجمهورية اليمنية والمصادق عليها بقانون وتوزيعها على أعضاء السلطة القضائية والمحامين والجهات والمنظمات ذات العلاقة بحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات في سبيل تطبيقها.
العمل على نشر الوعي القانوني لحقوق

والحالات غير المنظمة في قوانين محلية مع وجود اتفاقيات دولية »
أما في الجلسة الثانية لليوم الثاني كانت برئاسة الدكتور / عبدالقريب دماج. والأستاذة/ إلهام أشرف عبدالغفور. مقررًا حيث تم التطرق لورقة العمل الرابعة مقدمة من الأستاذة المحامية/ هيفاء الشهاري بعنوان: «الحلول العملية لمدى موثمة الاتفاقيات الدولية للقوانين المحلية ومدى تطبيقها في الواقع العملي»
وفي الجلسة الثالثة من اليوم الثاني برئاسة القاضي/ عبدالملك عبدالله الجنداري. والأستاذ/ فيصل عوض. مقررًا تم التطرق لورقة العمل الخامسة مقدمة من الأستاذ المحامي/ عهد عباس الحكم بعنوان:
« الحماية الجزائية في التشريعات اليمنية لقواعد حقوق الإنسان »
التوصيات المنبثقة عن الندوة ...
إلتزام السلطة القضائية والجهات المعنية بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي استكملت إجراءات

في اللقاء الشهري لنقابة المحامين اليمنيين - فرع صنعاء -

نقيب المحامين يؤكد استمرارية تعرض المحامين للانتهاكات من قبل بعض القضاة و ان توثيق المحررات الصادرة عن المحامين مازالت عالقة

كلائحة المجلس التأديبي والضمان الاجتماعي ما زالت متابعة إقرارها من المجلس وبإذن الله تعالى ستسعى قيادة النقابة لتجاوزها موضعاً في الوقت ذاته ما أثير بشأن ضرورة إجراء تعديلات في قانون المحاماة موضوع اهتمامنا وخاصة ما يتعلق بالحصانة والموارد ومدة التدريب والتأهيل.
هذا وكان اللقاء قد أثير بالعديد من المداخلات والنقاشات منها التطرق لموضوع الدخلاء على المهنة وكيفية الحد منها ومسألة تمكين المحامي بشكل فعلي من توثيق المحررات الصادرة عنه بالإضافة إلى ضرورة تعديل بعض نصوص قانون المحاماة ومسألة الإجازة القضائية ومدى التأثير السلبي من تلك الإجازة على المحامين وموكليهم.

التعامل معها رغم الطلبات المتكررة بضرورة حضور المجني عليه - الشاكي- وأخذ أقواله وإثبات كل ما يتعلق بأدلة الواقعة وعلى أن تكون النقابة حاضرة التحقيق ولكن لا جدوى متمنين على معالي الأخ الدكتور/وزير العدل والدكتور/رئيس التفتيش القضائي الاهتمام والعناية في سبيل تحقيق العدالة وحماية مهنة المحاماة ومنتسبيها في إطار الشرع والقانون .
وجدد راجح تأكيده ان موضوع توثيق المحررات والعقود الصادرة عن المحامين مازالت عالقة مشدداً على ضرورة ارتقاء المحامين بمهنة المحاماة والابتعاد عن المظاهر التي من شأنها تشويه سمعة المحامي.
وأوضح ان هناك العديد من اللوائح الموجودة في نصوص قانون المحاماة

المحاماة-خاص.
أكد نقيب المحامين اليمنيين رئيس نقابة-صنعاء -الأستاذ/ عبدالله محمد راجح- في اللقاء الشهري الذي عقد عصر يوم الأربعاء- ٤-نوفمبر ٢٠٠٩م في القاعة الكبرى لنقابة المحامين اليمنيين-فرع صنعاء- وبحضور عدد كبير من المحامين والمهتمين أن الانتهاكات والاعتداءات التي تطل المحامين في مختلف محافظات الجمهورية لا تزال مستمرة خصوصاً من بعض القضاة مشيراً في الوقت ذاته إلى ان نقابة المحامين اليمنيين تتلقى العديد من الشكاوى والمعلومات حول الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها المحامون من بعض القضاة وعلى الفور يتم إحالة الشكاوى إلى وزارة العدل وهيئة التفتيش القضائي إلا انه وللأسف الشديد لا توجد جدية في